التقرير الشهري لأداء أسواق الأوراق المالية لدول مجلس التعاون الخليجي **فبراير 2024**

صعود المؤشر الخليجي إلى أعلى مستوياته المسجلة في 16 شهراً في ظل النمو واسع النطاق

ساهمت المعنويات الإيجابية التي سادت عبر الأسواق المالية على مستوى العالم في تعزيز أداء البورصات الخليجية التي وصلت إلى أعلى مستوياتها المسجلة منذ نوفمبر 2022 خلال الأسبوع الثالث من فبراير 2024. وظل مؤشر مورجان ستانلي الخليجي مرتفعاً وأنهى تداولات الشهر مغلقاً على ارتفاع بنسبة 4.2 في المائة. وجاء هذا الأداء الإيجابي على الرغم من تراجع 3 من أصل 7 بورصات خليجية خلال الشهر. كما ساهمت المكاسب المسجلة خلال الشهر في تعويض التراجعات التي شهدتها الأسواق خلال شهر يناير 2024 ومحتها بالكامل، الأمر الذي نتج عنه وصول المكاسب المسجلة منذ بداية العام الحالي حتى تاريخه إلى نسبة 3.3 في المائة.

أداء مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية العام 2024

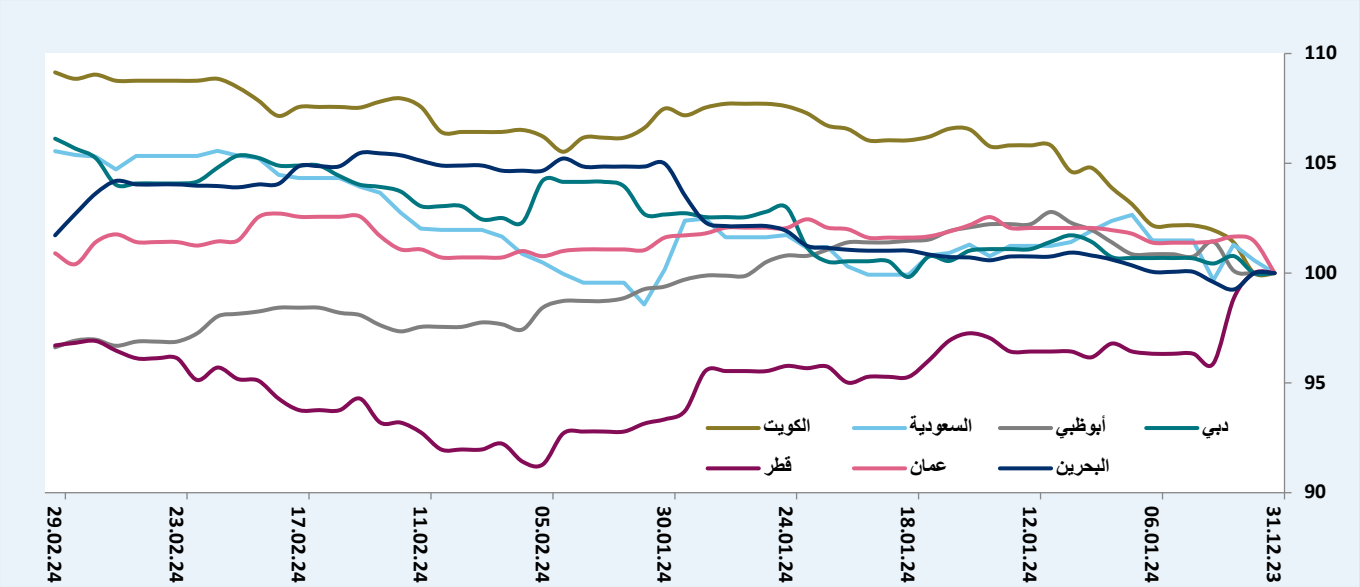

المصدر: بحوث كامكو إنفست

وكانت السوق السعودية هي الأفضل أداءً خلال الشهر، بتسجيلها لمكاسب بنسبة 7.1 في المائة، تلاها كلا من بورصتي قطر ودبي بمكاسب بلغت نسبتها 3.8 في المائة و3.4 في المائة، على التوالي. كما سجل مؤشر السوق العام لبورصة الكويت نمواً بنسبة 2.4 في المائة. وعلى صعيد البورصات الخاسرة، سجلت البحرين أكبر انخفاض خلال الشهر بنسبة 3.0 في المائة، تلاها أبو ظبي وعمان، بتراجعهما بمعدلات أقل نسبياً. *أما من حيث الأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، جاءت الكويت في صدارة دول مجلس التعاون الخليجي بتسجيلها نمواً بنسبة 9.1 في المائة، تلاها كلا من دبي والسعودية، بمكاسب بلغت نسبتها 6.1 في المائة و5.4 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، أدى تراجع المؤشر العام لسوق أبوظبي للأوراق المالية للشهر الثاني على التوالي إلى تعميق خسائره منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه لتصل إلى 3.4 في المائة.*

وعلى الصعيد القطاعي، كان النمو واسع النطاق وشمل كافة القطاعات، إذ جاء مؤشر قطاع التأمين في الصدارة بتسجيله لمكاسب بلغت نسبتها 19.5 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع السلع طويلة الأجل وقطاع الرعاية الصحية بمكاسب بلغت نسبتها 12.6 في المائة و11.4 في المائة، على التوالي. *من جهة أخرى، شهدت القطاعات ذات رؤوس الأموال الكبيرة مثل الطاقة والبنوك، مكاسب بمعدلات أقل في خانة الآحاد بلغت نسبتها 3.5 في المائة و3.8 في المائة، على التوالي. كما كانت مؤشرات قطاعي الرعاية الصحية والتأمين ضمن أفضل 5 قطاعات وفقاً للأداء منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، بتسجيلها لمعدلات نمو ثنائية الرقم.* ***أما فيما يتعلق بأنشطة التداول، انخفضت القيمة المتداولة خلال شهر فبراير 2024 على أساس شهري لكنها ظلت مرتفعة ووصلت***

إلى ثاني أعلى مستوياتها المسجلة في 21 شهراً.

وواصلت أسواق الأسهم العالمية ارتفاعها خلال الشهر، وسجل مؤشر مورجان ستانلي العالمي مكاسب بنسبة 4.1 في المائة. وجاءت المكاسب مدفوعة بالأداء الإيجابي الذي شهدته معظم أسواق الأسهم الرئيسية على مستوى العالم. وكانت الصين هي الأفضل أداءً خلال الشهر بمكاسب بلغت نسبتها 8.1 في المائة، والتي جاءت بعد اعلان الحكومة عن عدة إجراءات لتعزيز معنويات المستثمرين. *كما سجلت تايوان وكوريا مكاسب جيدة على مستوى الأسواق الناشئة. أما بالنسبة للأسواق المتقدمة، سجلت اليابان مرة أخرى أعلى معدل نمو بنسبة 7.9 في المائة، في حين ارتفعت المؤشرات القياسية الأمريكية والأوروبية بنسبة 5.2 في المائة و1.8 في المائة، على التوالي.*

أسواق الأسهم الخليجية	إغلاق المؤشر	الأداء الشهري (%)	الأداء منذ بداية العام (%)	القيمة السوقية (مليار دولار)	قيمة التداولات الشهرية (مليار دولار)	مضاعف السعر للربحية (x)	مضاعف السعر للقيمة الدفترية (x)	العائد الجاري (%)
الكويت - مؤشر السوق الأول	8,159.0	2.5%	9.1%	144.6	3.8	14.1	0.9	2.7%
الكويت - مؤشر رئيسي 50	5,957.0	0.6%	8.6%					
الكويت - مؤشر السوق الرئيسي	6,086.1	1.9%	9.3%					
الكويت - مؤشر السوق العام	7,440.6	2.4%	9.1%					
السعودية	12,630.9	7.1%	5.5%	2,983.9	49.7	21.4	2.5	2.8%
أبوظبي	9,254.8	(2.7%)	(3.4%)	708.9	5.1	19.9	2.8	1.7%
دبي	4,308.8	3.4%	6.1%	197.8	2.2	8.9	1.3	4.0%
قطر	10,474.9	3.8%	(3.3%)	165.8	3.1	12.1	1.4	4.8%
البحرين	2,005.4	(3.0%)	1.7%	92.8	0.03	7.2	0.7	8.6%
عمان	4,554.9	(0.2%)	0.9%	23.1	0.3	12.2	0.7	4.7%
إجمالي الأسواق الخليجية				4,316.9	64.1	18.4	2.2	2.9%

المصدر : بحوث كامكو إنفست

الكويت

واصلت بورصة الكويت ارتفاعها للشهر الرابع على التوالي في فبراير 2024. إلا أنه خلافاً لما شهدناه الشهر السابق، كانت مكاسب هذا الشهر مدفوعة بصفة رئيسية بالأداء القوي لأسهم الشركات الكبرى. إذ تفوق مؤشر السوق الأول على مؤشرات البورصة الأخرى بارتفاعه بنسبة 2.5 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 8,159.0 نقطة. وشهد مؤشر السوق الرئيسي مكاسب شهرية بنسبة 1.9 في المائة، بينما ارتفع مؤشر السوق الرئيسي 50 بنسبة 0.6 في المائة. وسجل مؤشر السوق العام نمواً شهرياً بنسبة 2.4 في المائة، وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند 7,440.6 نقطة. وعززت المكاسب الشهرية التي سجلتها البورصة خلال شهر فبراير 2024 المكاسب المسجلة منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه، مما هيأ بورصة الكويت لاحتلال المركز الأول كأفضل البورصات الخليجية أداءً هذا الشهر، بارتفاع مؤشر السوق العام بنسبة 9.1 في المائة. وجاءت المكاسب المسجلة منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه بدعم من ارتفاع مؤشر السوق الرئيسي بنسبة 9.3 في المائة، تبعه مؤشر السوق الأول، ثم مؤشر السوق الرئيسي 50 بتسجيلهما نمواً بنسبة 9.1 في المائة و8.6 في المائة، على التوالي.

وكان اداء معظم المؤشرات القطاعية إيجابياً هذا الشهر، باستثناء قطاع الاتصالات. وجاء مؤشر قطاع التأمين في الصدارة، بتسجيله لمكاسب بنسبة 6.8 في المائة خلال شهر فبراير 2024، تبعه كلا من مؤشري قطاع الخدمات الاستهلاكية وقطاع العقار، بنموهما بنسبة 5.3 في المائة و4.6 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد القطاعات الخاسرة، شهد مؤشر قطاع التكنولوجيا أكبر معدل انخفاض بخسارته نسبة 6.2 في المائة من قيمته خلال الشهر.

وعلى صعيد قطاع التأمين، سجلت معظم الأسهم المكونة لمؤشر القطاع مكاسب. وضمن تلك الأسهم، ارتفع سعر سهم شركة وربة للتأمين وإعادة التأمين بأكثر من الضعف، تبعها سهم شركة إعادة التأمين الكويتية، الذي سجل مكاسب بنسبة 25.3 في المائة. وجاءت مكاسب قطاع الخدمات الاستهلاكية بصفة رئيسية على خلفية ارتفاع سعر سهم شركة النخيل للإنتاج الزراعي بنسبة 192.0 في المائة. أما على صعيد قطاع البنوك، سجلت سبعة من أصل تسعة بنوك مكاسب في فبراير 2024 مما يعكس إعلانها عن تحقيق نتائج مالية قوية على أساس ربع سنوي. وبلغت أرباح السنة المالية 2023 للبنوك التسعة التي أعلنت عن أرباحها ما يقرب من 1.5 مليار دينار كويتي مقابل ما يقرب من 1.1 مليار دينار كويتي في السنة المالية 2022 بارتفاع بلغت نسبته 28.7 في المائة.

أما على صعيد الأداء الشهري للأسهم، جاء سهم شركة النخيل للإنتاج الزراعي في الصدارة بتسجيل مكاسب بلغت نسبتها 192.0 في المائة، تبعه كلا من سهمي شركة بيت الطاقة وشركة وثاق للتأمين التكافلي بمكاسب بلغت نسبتها 139.0 في المائة و104.6 في المائة، على التوالي. وعلى صعيد الأسهم الخاسرة، جاء سهم أوريدو الكويت في الصدارة، بخسارته نسبة 18.4 في المائة من قيمته، تبعه كلا من سهمي شركة دلقان العقارية والأولى للتأمين التكافلي بانخفاضهما بنسبة 13.1 في المائة و12.1 في المائة، على التوالي. وانخفضت أنشطة التداول خلال الشهر مقارنة بالشهر السابق. إذ تراجع إجمالي كمية الأسهم المتداولة في فبراير 2024 بنسبة 25.1 في المائة ليصل إلى 4.7 مليار سهم مقابل 6.2 مليار سهم في يناير 2024. كما انخفضت قيمة الأسهم المتداولة بنسبة 21.0 في المائة لتصل إلى 1.2 مليار دينار كويتي في فبراير 2024 مقابل 1.5 مليار دينار كويتي خلال الشهر السابق. وجاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة من حيث كمية الأسهم المتداولة هذا الشهر، بواقع 280.9 مليون سهم متداول، تبعه كلا من سهمي شركة أرزان المالية للتمويل والاستثمار وشركة مشاريع الكويت (كيبكو) بتداول 277.0 مليون و226.6 مليون سهم من أسهمهما، على التوالي. ومن حيث قيمة الأسهم المتداولة، جاء سهم بيت التمويل الكويتي في الصدارة بتداولات بلغت قيمتها 221.8 مليون دينار كويتي خلال الشهر، تبعه كلا من سهمي شركة الاستشارات المالية الدولية القابضة وبنك الكويت الوطني بتداولات بلغت قيمتها 68.2 مليار دينار كويتي و67.6 مليون دينار كويتي، على التوالي.

السعودية

بعد تسجيلها لخسائر خلال الشهر السابق، سجلت السوق السعودية ثاني أفضل معدل نمو شهري على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في فبراير 2024. إذ كسر مؤشر السوق الرئيسية (تاسي) الحاجز لنفسي الهام البالغ 12 ألف نقطة ووصل إلى ذروته مغلقاً عند مستوى 12,634 نقطة في 21 فبراير 2024، إلا انه تراجع هامشياً بنهاية الشهر ليغلق على مكاسب بنسبة 7.1 في المائة عند 12,630.9 نقطة، فيما يعد أعلى مستوى اغلاق منذ يونيو 2022. وكان أداء المؤشر مدعوماً بعدد من العوامل المختلفة، بما في ذلك ارتفاع أسعار النفط والارباح القوية التي أعلنت عنها الشركات المدرجة في السوق السعودية عن فترة الربع الرابع من العام 2023. وقد ساهم هذا الأداء الشهري في تعزيز مكاسب المؤشر العام منذ بداية العام 2024 ودفعه إلى المنطقة الإيجابية ليسجل نمواً بنسبة 5.5 في المائة، ويحتل المركز الثاني على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي. أما على صعيد أنشطة السوق الرئيسية، شهد الشهر الإدراج الثاني لهذا العام، حيث أدرج سهم شركة الشرق الأوسط للصناعات الدوائية (أفالون فارما) ضمن قطاع الأدوية.

ورجحت كفة القطاعات الرابحة هذا الشهر بصدارة مؤشر قطاع التأمين الذي سجل مكاسب بنسبة 18.8 في المائة، تبعه كلا من مؤشري قطاع التطبيقات وخدمات التقنية وقطاع السلع الرأسمالية بمكاسب شهرية بلغت نسبتها 16.5 في المائة و15.1 في المائة، على التوالي. ويعزى نمو مؤشر قطاع التأمين بصفة رئيسية إلى المكاسب ثنائية الرقم بنسبة 35.9 في المائة التي سجلها سعر سهم شركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميد جلف)، هذا بالإضافة إلى تلقي المزيد من الدعم من المكاسب التي سجلتها كلا من شركة الراجحي للتأمين التعاوني والشركة التعاونية للتأمين، بنمو بلغت نسبته 34.0 في المائة و31.9 في المائة، على التوالي. أما على صعيد المكاسب التي سجلها مؤشر قطاع التطبيقات وخدمات التقنية فقد كانت بدعم رئيسي من الأداء الجيد لسهم شركة العرض المتقن للخدمات التجارية وشركة علم، بنمو شهري بنسبة 27.3 في المائة و17.2 في المائة، على التوالي. وبالانتقال إلى قطاع البنوك، تمكنت معظم أسهم القطاع من تسجيل مكاسب خلال الشهر مما أدى إلى ارتفاع مؤشر القطاع بنسبة 6.0 في المائة خلال الشهر. وجاء في الصدارة كلا من سهمي البنك السعودي الأول والبنك العربي الوطني وبنك البلاد بنمو بلغت نسبته 14.7 في

المائة و11.5 في المائة و10.8 في المائة، على التوالي. وفي قطاع الاتصالات، سجلت جميع الأسهم المدرجة ضمن القطاع مكاسب بدعم من النتائج المالية القوية. اما بالنسبة لقطاع الطاقة، فتعزى مكاسبه هذا الشهر إلى ارتفاع سعر سهم الشركة الوطنية السعودية للنقل البحري بنسبة 17.2 في المائة، هذا بالإضافة إلى نمو سعر سهم شركة الدريس للخدمات البترولية والنقليات بنسبة 11.4 في المائة، وهو الأمر الذي قابله انخفاض سعر سهم شركة رابغ للتكرير والبتروكيماويات بنسبة 9.5 في المائة.

الامارات

واصل مؤشر فوتسي أبوظبي اتجاهه الهبوطي الذي بدأه منذ بداية العام 2024 مسجلاً انخفاضاً بنسبة 2.7 في المائة خلال شهر فبراير 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 9,254.81 نقطة. كما أدى هذا الاداء إلى زيادة حدة الانخفاض منذ بداية العام 2024 حتى تاريخه إلى نسبة 3.4 في المائة. وعلى مستوى المؤشرات القطاعية العشرة، تراجع أداء ثمانية مؤشرات قطاعية خلال الشهر، في حين ارتفع المؤشران المتبقيان. وسجل مؤشر قطاع الرعاية الصحية أكبر انخفاض على مستوى مؤشرات سوق أبوظبي للأوراق المالية في فبراير 2024، بتراجعه بنسبة 14.7 في المائة، مغلقاً تداولات الشهر عند مستوى 2,951.0 نقطة. ويعزى هذا الانخفاض إلى الخسائر الشهرية التي منيت بها كافة الأسهم المدرجة ضمن مؤشر القطاع، حيث سجلت ثلاثة أسهم خسائر بمعدلات ثنائية الرقم. وجاء مؤشر قطاع الصناعة في المرتبة الثانية بتراجع شهري بلغت نسبته 6.5 في المائة، لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,967.6 نقطة. وتبعه مؤشر قطاع الاتصالات بتسجليه لخسائر شهرية بنسبة 5.5 في المائة في فبراير 2024، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى انخفاض سعر سهم شركة الياه للاتصالات الفضائية بنسبة 2.2 في المائة. وبالمقارنة، شهد مؤشر قطاع العقارات ارتفاعاً بنسبة 5.9 في المائة في فبراير 2024، والذي يعتبر أعلى معدل نمو على مستوى المؤشرات القطاعية، مدفوعاً بصفة رئيسية بأداء سهم الدار العقارية الذي سجل مكاسب بنسبة 8.4 في المائة.

وسجل المؤشر العام لسوق دبي المالي ثالث أكبر مكاسب شهرية على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في فبراير 2024. إذ ارتفع المؤشر للشهر الرابع على التوالي بعد أن سجل مكاسب شهرية بنسبة 3.4 في المائة بنهاية فبراير 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,308.8 نقطة. وعلى الصعيد القطاعي، مالت كفة القطاعات المتراجعة، حيث سجلت خمسة من أصل ثمانية مؤشرات قطاعية تراجعات، بينما شهدت المؤشرات الثلاثة المتبقية مكاسب. إلا أن مكاسب القطاعين المالي (+5.5 في المائة) والعقاري (+9.8 في المائة)، وهما من أكبر المؤشرات القطاعية من حيث الثقل الوزني على مستوى السوق، ساهمت في تعزيز المكاسب الإجمالية خلال الشهر. وشهدت 5 من أصل 7 أسهم مدرجة ضمن مؤشر القطاع العقاري مكاسب خلال شهر فبراير 2024، ومن أبرزها ارتفاع سعر سهم شركة الاتحاد العقارية بنسبة 26.8 في المائة. وعلى صعيد القطاع المالي، كان ارتفاع سعر سهم بنك دبي التجاري بنسبة 46.2 في المائة من أبرز العوامل الجوهرية التي ساهمت في تعزيز مكاسب القطاع خلال الشهر. وبالمقارنة، تراجع مؤشر قطاع الخدمات الاستهلاكية بنسبة 4.5 في المائة في فبراير 2024، مسجلاً أعمق تراجع على مستوى كافة المؤشرات، تبعه مؤشر قطاع السلع الاستهلاكية، بتسجيله لخسائر شهرية بنسبة 3.4 في المائة.

قطر

بعد تسجيلها لأعلى معدل تراجع في يناير 2024، شهدت بورصة قطر ثاني أفضل أداءً شهرياً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي في فبراير 2024. وأنهى مؤشر بورصة قطر تداولات الشهر عند مستوى 10,474.9 نقطة، مرتفعاً بنسبة 3.8 في المائة. وشهد مؤشر قطر لجميع الأسهم مكاسب أكبر بنسبة 4.6 في المائة خلال الشهر مما يشير إلى اهتمام المستثمرين بكافة قطاعات السوق. إلا انه من حيث الأداء منذ بداية العام حتى تاريخه، انخفض مؤشر بورصة قطر بنسبة 3.3 في المائة، وهو ثاني أكبر انخفاض على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي، في حين انخفض مؤشر قطر لجميع الأسهم بنسبة 2.1 في المائة. ويعكس أداء قطاعات السوق مكاسب معظم المؤشرات القطاعية. وجاء مؤشر قطاع النقل في الصدارة خلال الشهر بتسجيله لمكاسب بنسبة 12.7 في المائة، وتبعه كلا من مؤشري قطاع الصناعة والعقار بمكاسب شهرية بنسبة 5.3 في المائة و4.0 في المائة، على التوالي. من جهة أخرى، تراجع مؤشر قطاع التأمين هامشياً بنسبة 0.4 في المائة. وجاء كلا من سهمي شركة قطر لنقل الغاز وشركة الملاحة القطرية في الصدارة، بتسجيلهما لنمو بلغت نسبته 15.3 في المائة و6.3 في المائة، على التوالي خلال الشهر، بينما تراجع سعر

سهم شركة الخليج للمخازن بنسبة 3.3 في المائة.

البحرين

كانت بورصة البحرين هي الأكثر تراجعاً على مستوى دول مجلس التعاون الخليجي خلال شهر فبراير 2024، إذ فقد المؤشر العام نسبة 3.0 في المائة من قيمته، وأنهى تداولات الشهر مغلقاً عند 2,005.42 نقطة. كما يعتبر هذا التراجع هو الأعلى على مدى العشرين شهراً الماضية وجاء بعد أن شهد المؤشر ثلاثة أشهر متتالية من النمو حتى يناير 2024. وعلى صعيد الأداء القطاعي، كان الاتجاه العام لصالح القطاعات الرابحة، إذ سجل مؤشر واحد فقط من أصل المؤشرات القطاعية السبعة تراجعاً خلال شهر فبراير 2024. ويعزى التراجع الحاد الذي شهده مؤشر قطاع المواد الاساسية (-16.7 في المائة) في فبراير 2024 بصفة رئيسية إلى انخفاض بمعدل مماثل لسعر سهم شركة ألمنيوم البحرين، الشركة الوحيدة المدرجة ضمن مؤشر القطاع. وكانت شركة ألمنيوم البحرين قد أعلنت عن تسجيلها لأرباح بقيمة 313.9 مليون دولار أمريكي للعام 2023، بانخفاض بنسبة 71.6 في المائة مقارنة بصافي ربح قدره 1,106 مليون دولار أمريكي في العام 2022. في المقابل، سجل مؤشر قطاع الصناعة مكاسب بنسبة 7.1 في المائة في فبراير 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 2,937.4 نقطة. وتبعه مؤشر قطاع الاتصالات الذي سجل نمواً بنسبة 2.8 في المائة خلال الشهر.

عمان

سجل مؤشر سوق مسقط 30 انخفاضاً هامشياً بنسبة 0.2 في المائة في فبراير 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 4,554.8 نقطة مقارنة بمكاسب بلغت نسبتها 1.1 في المائة في يناير 2024. وتحرك المؤشر في نطاق محدود خلال الشهر فيما يعزى بصفة رئيسية لتوافر قدر محدود من المحفزات في السوق. وعلى صعيد الأداء القطاعي، ارتفع مؤشران من أصل ثلاثة مؤشرات قطاعية خلال شهر فبراير 2024، بينما تراجع مؤشر واحد فقط. إذ سجل مؤشر القطاع المالي تراجعا بنسبة 3.7 في المائة في فبراير 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 7,094.12 نقطة، فيما يعزى بصفة رئيسية إلى تراجع أسهم أكثر من نصف الشركات المدرجة ضمن القطاع مثل بنك عمان العربي (-6.7 في المائة) وأومنفست (-11.1 في المائة). وبالمقارنة، سجل مؤشر قطاع الخدمات ارتفاعاً شهرياً بنسبة 10.4 في المائة خلال شهر فبراير 2024 لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 1,733.2 نقطة، في الوقت الذي شهد فيه مؤشر قطاع الصناعة ارتفاعاً بنسبة 2.2 في المائة لينهي تداولات الشهر مغلقاً عند 5,535.0 نقطة.

المسؤولية والافصاح عن المعلومات الهامة

إنّ "كامكو إنفست" *هي شركة مرخّصة تخضع كلياً لرقابة هيئة أسواق المال في دولة الكويت ("الهيئة الكويت") وبشكل جزئي لرقابة بنك الكويت المركزي ("البنك المركزي").*

الغرض من هذا التقرير هو توفير المعلومات فقط. لا يُعتبرُ مضمونُ هذا التقرير، بأيّ شكلٍ من الأشكال، استثماراً أو عرضاً للاستثمار أو نصيحة أو إرشاداً قانونيّاً أو ضريبيّاً أو من أيّ نوع آخر، وينبغي بالتالي تجاهله عند النظر في أو اتخاذ أي قراراتٍ استثماريّة. لا تأخذ كامكو إنفست بعين الاعتبار، عند إعداد هذا التقرير، الأهداف الاستثماريّة والوضع الماليّ والاحتياجات الخاصّة لفردٍ معيّن. وبناءً على ما تقدَّم، وقبلَ أخذ أي قرار بناءً على المعلومات الموجودة ضمن هذا المستند ، ينبغي على المستثمرين أن يبادروا إلى تقييم الاستثمارات والاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير على نحو مستقلّ ويقرّروا بشأن ملاءمتها على ضوء ظروفهم واهدافهم الماليّة الخاصّة. يخضعُ محتوى التقرير لحقوق الملكية الفكرية المحفوظة. كما يُمنعُ نسخ أو توزيع أو نقل هذا البحث وهذه المعلومات في الكويت أو في أيّ اختصاص قضائيّ آخر لأيّ شخص آخر أو إدراجهم بأيّ شكلٍ من الأشكال في أيّ مستندٍ آخر أو مادّة أخرى من دون الحصول على موافقتنا الخطيّة المسبقة.

قد يبرزُ في بعض الأحوال والظروف، تباينٌ عن تلك التقديرات والتصنيفات الضمنيّة بسعر القيمة العادلة بالاستعانة بالمعايير أعلاه. كما تعتمد كامكو إنفست في سياستها على تحديثَ دراسة القيمة العادلة للشركات التي قامت بدراستها مسبقاً بحيث تعكسُ أيّ تغييراتٍ جوهريّة قد تؤثر في توقعات المحلّل بشأن الشركة. من الممكن لتقلّباتِ سعر السهم أن تتسبّبَ في انتقال الأسهم إلى خارج نطاق التصنيف الضمنيّ وفقَ هدف القيمة العادلة في كامكو إنفست. يمكن للمحلّلين أن لا يعمدوا بالضرورة إلى تغيير التصنيفات والتقديرات في حال وقوع حالة مماثلة إلاّ أنّه يُتوقع منهم الكشف عن الأسباب الكامنة وراء وجهة نظرهم وآرائهم لعملاء كامكو إنفست.

ترفضُ كامكو إنفست صراحة كلّ بندٍ أو شرط تقترحون إضافته على بيان إخلاء المسؤوليّة أو يتعارضُ مع البيان المذكور ولن يكون له أي مفعول. تستندُ المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير إلى التداولات الجارية والإحصاءات والمعلومات العامّة الأخرى التي نعتقد بأنّها موثوقة. إنّنا لا نعلنُ أو نضمنُ بأنّ هذه المعلومات صحيحة أو دقيقة أو تامّة وبالتالي لا ينبغي التعويل عليها. لا تلزَمُ كامكو إنفست بتحديث أو تغيير أو تعديل هذا التقرير أو بإبلاغ أيّ مستلم في حال طاولَ تغييرٌ ما أيّ رأي أو توقع أو تقدير مبيّن فيه أو بات بالتالي غير دقيق. إن نشر هذا التقرير هو لأغراض إعلاميّة بحتة لا تمتّ بصلة لأيّ غرض استثماري او تجاري. لا ينشأ عن المعلومات الواردة في التقارير المنشورة أيّ التزام قانونيّ و/أو اتفاقيّة ملزمة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، أيّ التزام بتحديث معلوماتٍ مماثلة. إنّكم تحملون مسؤوليّة إجراء أبحاثكم الخاصّة وتحليل المعلومات المتضمّنة أو المشار إليها في هذا التقرير وتقييم مميزات ومخاطر المتعلقة بالأوراق الماليّة موضوع التقرير أو أيّ مستند آخر. وعلاوة على ذلك، من الممكن أن تخضعَ بيانات/معلومات محدّدة للبنود والشروط المنصوص عليها في اتفاقيات أخرى تشكّلُ كامكو إنفست طرفاً فيها.

لا يجب تفسّر أيّ عبارة واردة في هذا التقرير على أنّه طلبٌ أو عرضٌ أو توصية بشراء أو التصرّف في أيّ استثمار أو بالالتزام بأيّ معاملةٍ أو بتقديم أيّ نصيحةٍ أو خدمةٍ استثماريّة. أن هذا التقرير موجه إلى العملاء المحترفين وليس لعملاء البيع بالتجزئة ضمن مفهوم قواعد هيئة السوق الماليّة. لا ينبغي على الآخرين ممّن يستلمون هذا التقرير التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه. يتوجّب على كلّ كيان أو فرد يصبحُ بحوزته هذا التقرير أن يطّلعَ على مضمونه ويحترم التقييدات الواردة فيه وأن يمتنعَ عن التعويل عليه أو التصرّف وفق مضمونه حيث يُعدّ من غير القانونيّ تقديم عرض أو دعوة أو توصية لشخص ما من دون التقيّد بأيّ ترخيص أو تسجيل أو متطلّبات قانونيّة.

تخضع شركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) المحدودة المملوكة بالكامل لشركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك."عامة" لسلطة دبي للخدمات المالية. ويجوز لشركة كامكو إنفست للاستثمار (مركز دبي المالي العالمي) أن تقوم بالأنشطة المالية التي تندرج ضمن نطاق رخصة سلطة دبي للخدمات المالية الحالية فقط. يمكن توزيع المعلومات الواردة في هذه الوثيقة من قبل كامكو إنفست (مركز دبي المالي العالمي) نيابة عن شركة كامكو إنفست للاستثمار ش.م.ك. "عامة". تستهدف هذه الوثيقة العملاء المحترفين أو أطراف الأسواق فقط على النحو المحدد من جانب سلطة دبي للخدمات المالية، ولا يجوز لأي شخص آخر الاعتماد عليها.

تحذيرات من المخاطر

تتخذ الأسعار أو التخمينات أو التوقعات صفة دلاليّة بحتة ولا تهدفُ بالتالي إلى توقع النتائج الفعليّة بحيث قد تختلف بشكلٍ ملحوظ عن الأسعار أو التخمينات أو التوقعات المبيّنة في هذا التقرير. قد ترتفع قيمة الاستثمار أو تتدنّى، وقد تشهدُ قيمة الاستثمار كما الايرادات المحقق منه تقلّباتٍ من يوم لآخر بنتيجة التغييرات التي تطاولُ الأسواق الاقتصاديّة ذات الصلة (بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التغييرات الممكن وغير الممكن توقعها في أسعار الفائدة، وأسعار الصرف الأجنبي، وأسعار التأخير وأسعار الدفع المسبق والظروف السياسيّة أو الماليّة، إلخ...).

لا يدلّ الأداء الماضي على النتائج المستقبليّة. تعدّ كافة الآراء أو التقديرات أو التخمينات (أسعار الأسهم محل البحث والتقديرات بشكل خاصّ) غير دقيقة بالأساس وتخضعُ للرأي والتقدير. إنّها عبارة عن آراء وليست حقائق تستندُ إلى توقعاتٍ وتقديرات راهنة وتعوّل على الاعتقادات والفرضيّات. قد تختلف المحصّلات والعوائد الفعليّة اختلافاً جوهريّاً عن المحصّلات والعوائد المصرّح عنها أو المتوقعة وليس هناك أيّ ضماناتٍ للأداء المستقبليّ. تنشأ عن صفقاتٍ معيّنة، بما فيها الصفقات المشتملة على السلع والخيارات والمشتقات الأخرى، مخاطر هامّة لا تناسبُ بالتالي جميع المستثمرين. لا يعتزمُ هذا التقرير على رصدَ أو عرض كافة المخاطر (المباشرة أو غير المباشرة) التي ترتبط بالاستثمارات أو الاستراتيجيّات المشار إليها في هذا التقرير.

تضارب المصالح

تقدّم كامكو إنفست والشركات التابعة خدمات مصرفيّة استثماريّة كاملة وقد يتّخذ مدراءُ ومسؤولين وموظفين فيها، مواقف تتعارضُ مع الآراء المبيّنة في هذا التقرير. يمكن لموظفي البيع وموظفي التداول وغيرهم من المختصّين في كامكو إنفست تزويدَ عملائنا ومكاتب التداول بتعليقات شفويّة أو خطيّة حول السوق أو باستراتيجيّات للتداول تعكسُ آراء متعارضة مع الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يمكن لإدارة الأصول ولمكاتب التداول خاصّتنا ولأعمالنا الاستثماريّة اتخاذ قراراتٍ استثماريّة لا تتناغمُ والتوصيات أو الآراء المبيّنة صراحة في هذا التقرير. يجوز لكامكو إنفست أن تقيم أو تسعى لإقامة علاقاتٍ على مستوى خدمات الاستثمار المصرفيّة أو علاقات عمل أخرى تحصلُ في مقابلها على تعويضٍ من الشركات موضوع هذا التقرير. لم تتمّ مراجعة الحقائق والآراء المبيّنة في هذا التقرير من قبل المختصّين في مجالات عمل أخرى في كامكو إنفست، بما في ذلك طاقم الخدمات المصرفيّة الاستثماريّة، ويمكن ألاّ تجسّدَ معلومات يكون هؤلاء المختصّين على علم بها. يمتلكُ بنك الخليج المتحد- البحرين غالبيّة أسهم كامكو إنفست ويمكن أن ينشأ عن هذه الملكيّة أو أن تشهدَ على تضارب مصالح.

اخلاء المسؤوليّة القانونيّة و الضمانة

لا تقدّم كامكو إنفست إعلاناتٍ أو ضماناتٍ صريحة أو ضمنيّة. وإنّنا، وفي الحدود الكاملة التي يسمح بها القانون المنطبق، نخلي بموجبه صراحةً مسؤوليّتنا عن أي وكافة الإعلانات والضمانات الصريحة والضمنيّة، أيّاً كان نوعها، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، كلّ ضمانةٍ تتعلّق بدقة المعلومات أو ملاءمتها للوقت أو ملاءمتها لغرض معيّن و/أو كلّ ضمانة تتعلّق بعدم المخالفة. لا تقبلُ كامكو إنفست تحمّلَ أيّ مسؤوليّة قانونيّة في كافة الأحوال، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) تعويلكم على المعلومات المتضمّنة في هذا التقرير ، وأيّ إغفالٍ عن أيّ أضرار أو خسائر أيّاً كان نوعها، بما في ذلك (على سبيل المثال لا الحصر) أضرار مباشرة، غير مباشرة، عرضيّة، خاصّة أو تبعيّة، أو مصاريف أو خسائر تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير أو بعدم التمكّن من الاستناد عليه، أو ترتبط بأيّ خطأ أو إغفال أو عيب أو فيروس الحاسوب أو تعطّل النظام، أو خسارة ربح أو شهرة أو سمعة، حتى وإن تمّ الإبلاغ صراحة عن احتمال التعرّض لخسائر أو أضرار مماثلة، بحيث تنشأ عن أو ترتبط بالاستناد على هذا التقرير. لا نستثني واجباتنا أو مسؤوليّاتنا المنصوص عليها بموجب القوانين المطبقة والملزمة.

شركة كامكو للاستثمار - ش.م.ك (عامة)
برج الشهيد، شارع خالد بن الوليد، منطقة شرق
ص.ب 28873 الصفاة 13149 دولة الكويت
هاتف : 6600 2233 (965)+ فاكس: 2249 2395 (965)+
البريد الالكتروني: kamcoird@kamcoinvest.com
الصفحة الالكترونية : www.kamcoinvest.com